

**بيان للحكومة الفلسطينية عقب انتهاء جلستها رقم ٥٦، تؤكد فيه رفضها المطلق
لما أعلنته الإدارة الأميركية عن عقد ورشة عمل حول الأوضاع الاقتصادية
والاستثمارات في المنطقة، بما فيها فلسطين، كفصل أول مما يسمى "صفقة القرن" *
رام الله، ٢٠/٥/٢٠١٩**

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها اليوم الاثنين في مدينة رام الله، برئاسة الدكتور محمد اشتية رئيس الوزراء، رفضه المطلق لما أعلنته الإدارة الأميركية عن عقد ورشة عمل الشهر القادم حول الأوضاع الاقتصادية والاستثمارات في المنطقة، بما فيها فلسطين كفصل أول مما يسمى "صفقة القرن".

وشدد المجلس على أن حل الصراع في فلسطين سياسي متعلق بإنهاء الاحتلال وبإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وتطبيق حق العودة للاجئين استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، مشيراً إلى أن الشأن الاقتصادي هو نتيجة للحل السياسي، وأن الشعب الفلسطيني وقيادته لا يبحثان عن تحسين الأوضاع وتحقيق الرفاهية تحت الاحتلال، موضحاً أن القيادة والحكومة لم تستشر حول الورشة المذكورة لا من ناحية المدخلات ولا المخرجات ولا التوصيات ولا حتى الشكل والمضمون.

كما أوضح المجلس أن الأزمة المالية التي تعيشها فلسطين هي نتاج الحرب المالية التي تشن عليها بهدف الابتزاز السياسي، مؤكداً على عدم الرضوخ لهذا الابتزاز، ومقاومة حقوق شعبنا الوطنية بالأموال. وجدد المجلس رفضه التام للإجراءات الإسرائيلية التعسفية المتعلقة باستمرار الاقتطاع من أموالنا المستحقة من المقاصة الضريبية، ويطالب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإعادة هذه الأموال كاملة وغير منقوصة، كما يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري للإفراج عن كامل هذه الأموال وإنشاء آلية دولية للتدقيق على أية اقتطاعات متعلقة بالمياه والكهرباء وغيرها. ورحب المجلس بانعقاد القمة العربية الطارئة بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز نهاية الشهر الجاري، ومشاركة سيادة الرئيس محمود عباس فيها، وأكد المجلس تأييده الكامل لمخرجات هذه القمة الطارئة.

كما تقدم المجلس بالشكر للقطاع الخاص الفلسطيني على موقفهم الوطني المنسجم مع التوجهات الوطنية الراضية لما يسمى بـ "صفقة القرن".

* المصدر: دولة فلسطين، مجلس الوزراء

وفي سياق منفصل، أكد المجلس على أن الحكومة استكملت خطة عملها لـ ١٠٠ يوم، مشيراً إلى أنه ومنذ اليوم الأول من تكليف سيادة الرئيس محمود عباس للحكومة عملت على انجاز خطة قصيرة الأجل تبلغ تكلفتها المالية ٢٤٥ مليون دولار وبمؤشرات أداء قياسية عددها ١٧٦ مؤشراً. وتتلخص مفاصل هذه الخطة بتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي، والحد من البطالة ومحاربة الفقر، وتعزيز دور المرأة والشباب، والاهتمام بالتعليم والتدريب المهني، وصون الحريات العامة وتعزيز الشفافية، وتقوية وانشاء المدن الصناعية، بالإضافة إلى خلق مشاريع ريادية تنموية وبادئات وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وتعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة، والاهتمام بالموارد المائية.

وأشار المجلس إلى أنه وخلال هذه الفترة القصيرة، وبالإضافة لوضع خطة الـ ١٠٠، قامت الحكومة برسم الاتجاه اللازم من خلال ٤٦ قراراً، و٧٧ رسالة تكليف تؤسس لعمل جماعي وطني لتعزيز صمود المواطنين في مجالات الصحة والتعليم، والتعليم المهني، والاقتصاد، والكهرباء، والزراعة، والمالية، بالإضافة للقضايا اليومية التي تلامس حياة الناس، وتسند الخطة إلى:

١. الانفكاك عن الاحتلال:

وذلك من خلال الاعتماد على الذات والانفكاك التدريجي والتراكمي عن اقتصاد الاحتلال، ومن هذه الإجراءات وقف التحويلات الطبية للمستشفيات الإسرائيلية، والحصول على الخدمة من المستشفيات الفلسطينية المحلية والأردنية والعربية وغيرها، وتعميق العلاقات وتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع الدول العربية، خاصة الأردن، وتعزيز المنتج الوطني من خلال التركيز على الصناعة والمدن الصناعية، واعتماد تأسيس بنى تحتية للمنطقة الصناعية في غرب نابلس، واعتماد منطقة "جمرورة" كمنطقة صناعية خاصة وتزويدها ببنى تحتية، بالإضافة إلى تمديد العقد الاستشاري لمنطقة جنين الصناعية، وربط المنطقة الصناعية في أريحا بالطاقة المتجددة.

٢. التنمية بالعناقيد

حيث بدأت الحكومة بتعزيز عملية التخطيط الاقتصادي الشامل من خلال التخطيط بالعناقيد (Clustering)، والذي يهدف للاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة من محافظات الوطن، وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية، والبدء بالتخطيط بالعنقود الزراعي والذي يشمل طوباس، جنين، طولكرم، وقلقيلية، وعنقود سياحي في بيت لحم، وعناقيد خدمات مختلفة في رام الله ومحيطها.

٣. تحسين جودة الخدمات وبشكل أساسي (الكهرباء)

شكّل المجلس فريقاً وطنياً من الخبراء وواضعي السياسات لدراسة قطاع الكهرباء ووضع تصورات وخطط عمل مع الشركاء لإعادة هيكلة هذا القطاع، بما يقلل من الأزمات المالية والديون التي تعاني منها شركات الكهرباء والبلديات مع إمكانية شراء الكهرباء من الأردن، وكذلك اعتماد استراتيجية الطاقة المتجددة، حيث أشار المجلس إلى أن الحكومة قد اتخذت بشكل عاجل قرار توفير تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار (كقرض) لمعالجة مشاكل حالية في قطاع الكهرباء، مما يتيح تشغيل محطات "صرّة" في نابلس، "وبيت أولاً" في الخليل لضمان توفير الطاقة الكهربائية لمدن الخليل ونابلس وطولكرم، لا سيما في الصيف القادم عند زيادة الطلب على الكهرباء، كما تم دعم تعرفه الكهرباء بقيمة ٥٠ مليون شيكل سنوياً، وبما يحول دون رفع أسعار الكهرباء على المواطنين.

٤. التمكين الاقتصادي:

تحظى التنمية باهتمام الحكومة بهدف الانتقال من الاحتياج إلى الإنتاج، حيث تم تشكيل وتفعيل الفريق الوطني الاقتصادي لتعزيز دور القطاع الخاص بالتنمية الاقتصادية وخلق بيئة محفزة للاستثمار، وإنشاء بنك الاستثمار للتنمية، والنهوض بمشاريع الريادة والتمكين الاقتصادي، ونقل ملكية برنامج التمكين الاقتصادي من برنامج الأمم المتحدة (UNDP) للحكومة الفلسطينية وهو بقيمة ٢٧ مليون دولار، والعمل على حوكمة صناديق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي تحت مظلة جامعة تحول دون شذمة القطاع، وتعمل بتكامل مع المجتمع المدني.

٥. التدريب المهني:

تسعى الحكومة إلى محاربة مشكلة البطالة من خلال استهداف ما يقارب من ٣٠ ألف طالبة وطالب من خريجي التوجيهي والجامعات لتأهيلهم سنوياً لدخول سوق العمل محلياً وخارجياً من خلال تعليم وتدريب مهني وتقني، الأخذ بعين الاعتبار المستجدات في وظائف المستقبل، حيث تم اتخاذ القرار للبدء هذا العام بإنشاء كلية جامعية للتعليم المهني (University College for Vocational Education) بالشراكة مع متبرعين فلسطينيين من القطاع الخاص، كما تم تشكيل فريق للتعليم المهني وبدء العمل بإعداد تصور للنهوض بقطاع التعليم المهني وخطه عمل بالشراكة مع الجامعات والغرف التجارية.

٦. الإصلاح والبناء المؤسسي والمالي:

أما فيما يتعلق بعملية الإصلاح والبناء المؤسسي ورفع مستوى الشفافية والمسؤولية، فقد أعلن المجلس عن إجراء الانتخابات البلدية في ١٤ بلدية خلال أقل من ٩٠ يوم، كما أعلن المجلس عن إطلاق برنامج فلسطين للتميز الحكومي (Palestine Excellence Government)

(Program) المبني على المعايير العالمية في الإدارة الحكومية حيث سيمكن الوزارات والدوائر الحكومية من قيادة وتخطيط وتنفيذ وقياس ومتابعة أدائها لتحقيق نتائج ملموسة متعلقة بالجمهور والمواطنين أولاً، ضمن بيئة تنافسية تعزز الجودة والمساءلة والشفافية وترفع مستوى الالتزام القانوني والبناء المعرفي والابتكار. هذا بالإضافة إلى إطلاق خطة وطنية للتواصل مع الجمهور، وإنشاء الفريق الوطني للإعلام، والذي يشمل جميع المؤسسات الإعلامية الرسمية من خلال التواصل واللقاءات الدورية مع المؤسسات الحكومية. وكذلك تعزيز إيرادات الخزينة العامة للدولة، وتوحيد الهوية المؤسسية للحكومة الفلسطينية بما يعكس صورة مهنية واحدة لتسهيل التواصل وترسيخ التراث الفلسطيني.

٧. التركيز على الخدمات في أول ١٠٠ يوم:

أشار المجلس إلى أنه بلغ عدد الخدمات المستهدفة خلال هذه الفترة ٦٧ خدمة في مجالات مهمة مثل الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم والنقل والزراعة والعمل والاقتصاد والمالية والمرأة وغيرها، كما خصصت الحكومة أكثر من ٢٤٥ مليون دولار للارتقاء بجودة الخدمات من خلال أكثر من ١٣٥ مشروعاً حيث يتم قياس أداء هذه الخدمات والمشاريع من خلال ١٧٠ مؤشراً يتم تحليلها بواسطة قاعدة بيانات موحدة وتقارير تُعمم للجمهور لتعزيز الشفافية والثقة مع الناس. وكان المجلس قد استمع إلى كلمة متلفزة من السيد هولين تشاو الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات ٢٠١٩، والتي أشار خلالها إلى أهمية تركيز الجهود التي يمكنها إتاحة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات والاقتصاديات. وتقليل الفجوة الرقمية المتواجدة في الاتصال بتكنولوجيا المعلومات حول العالم، وبالأخص مجاليّ الاتصال عن بعد والإنترنت. حيث أعرب عن دعم الاتحاد الدولي للاتصالات لفلسطين في وضع إطار تنظيمي لضمان الانفتاح والتشغيل النظيف للمشغلين، ودعم عدد من المشاريع المهمة، ومنها معالجة الأمن السيبراني، وتوصيل المدارس بالإنترنت وخدمات الجيل الثالث. وتقدم المجلس بالشكر للسيد هولين على دعم الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لقطاع الاتصالات في فلسطين. وقرر المجلس الموافقة على:

- جدولة المستحقات المالية لعدد من البلديات التي ليس عليها مديونية للخزينة العامة، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.
- إعادة تشكيل اللجنة الوزارية لمدينة بيت لحم عاصمة الثقافة العربية ٢٠٢٠.

- إجراء الانتخابات المحلية لـ ٣ بلديات إضافية وهم: بيت سوريك، جوس، وبيت الروش التحتا، بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٣.
- استئناف الاستفادة من المنح الدراسية المقدمة من الحكومة الأسترالية لموظفي القطاع العام.
- الموافقة على شراء كمية جديدة من الأمصال المضادة لسـم "الأفـعى الفلسطينية".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>